UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
JUL 1 6 1992
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

التوزيع : عـــام
E/ESCWA/16/3(Part I)/Add.6
٢١ حزيران/يونيو ١٩٩٢
ARABIC
الأصـل: بالانكليزيـة

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

الدورة السادسة عشرة
٣٠ آب/اغسطس - ٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢
عمّـان

البند ٥(f) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١

تقريـــر عـن

الدعم المقدم لمشاريع المساعدة الفنية من أجل النهوض بالمرأة

92-0348

يموّل صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة (اليونفم) نشاطات الاسكوا من أجل النهوض بالمرأة العربية. ويوفر الصندوق الذي انشىء في عام ١٩٧٨ خلال عقد الامم المتحدة للمرأة، الدعم المالي للنشاطات الحفازة والابتكارية التي تدخل في اطار استراتيجية نيروبي التطلعية من أجل النهوض بالمرأة. وتركز نشاطات الاسكوا المتعلقة بالمرأة على ثلاثة مجالات من مجالات التنمية.

أولا - تعزيز دور المرأة الاقتصادي والاجتماعي

يتناول المجال الأول، الذي يتضمن المشاريع التالية، توفير الدعم للمرأة ومؤسساتها بهدف تعزيز مشاركتها في التنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ويعد اكتساب المهارات من خلال العمل عاملا مهما في تحسين حياة المرأة وحياة أسرتها.

١- توفير الدعم للهيئة العربية للمرأة والتنمية (RAB/90/WO1)

انشئت الهيئة العربية للمرأة والتنمية استجابة للحاجة الى تعبئة طاقات النساء العربيات المثقفات والاستفادة من جهودهن الجماعية في إطار مؤسسي. واجتمعت الهيئة من خلال مجلس امنائها ولجنتها التنفيذية واعتمدت صلاحياتها ولوائحها. وبمساعدة الصندوق، اجتمعت اللجنة التنفيذية للهيئة في عمان في الفترة ٥-٦ نيسان/ابريل ١٩٩٠ لوضع استراتيجيتها ووضع الصيغة النهائية لبرنامج عملها للسنوات الخمس القادمة. وحضرت الاجتماع المنظمات الاقليمية والدولية التالية: صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، وبرنامج الخليج العربي لدعم مؤسسات الامم المتحدة الانمائية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، والصندوق العربي للانماء الاجتماعي والاقتصادي. وخلال الاجتماع اختيرت اربعة مجالات للعمل، ينفذ كل منها ضمن استراتيجية شاملة وهي: (١) تقصّي الحقائق، (٢) صياغة السياسات، (٣) مناصرة المرأة و(٤) الاتصالات اللازمة لخدمة قضية المرأة. وستتناول نشاطات المشروع المجالات الاربعة التالية:

(أ) انتاجية المرأة العربية؛
(ب) المرأة العربية وتنمية المجتمع المحلي؛
(ج) الدروس المستقاة من مشاريع توليد الدخل لدى المرأة في المنطقة العربية؛
(د) المرأة واتخاذ القرارات.

وقدم صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة أموالا أولية للهيئة لكي تلبي احتياجاتها الفورية لتوفير منسق وسكرتيرة وبعض الأجهزة. وتم في عام ١٩٩٠ توظيف منسق، واشتريت الأجهزة أثناء عامي ١٩٩٠ و١٩٩١.

وكانجاز جزئي لمجال نشاطها الاول، عقدت الهيئة الاجتماع الأول لفريق الخبراء حول المرأة العربية والانتاج الاقتصادي، بدعم من منظمة العمل الدولية، في عمان في الفترة ١٦-٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١. وتناولت الورقات المعروضة مشاركة المرأة في قطاع الانتاج في البلدان العربية في شمال افريقيا (المغرب العربي)، وفي المشرق وفي بلدان الخليج. وستطبع أعمال الاجتماع في عام ١٩٩٢.

٢- مشروع تصنيع المنتجات الغذائية المدر للدخل (JOR/88/WO1)

يهدف هذا المشروع من مشاريع بناء المؤسسات، والذي كان من المقرر الانتهاء منه في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٠، الى انشاء وحدة لانتاج الوجبات الجاهزة توفر دخلا ثابتا، من خلال صندوق دائر، للأنشطة المولدة للدخل التي ينفذها الاتحاد النسائي الاردني العام. وقد حقق المشروع هدفه المقرر وستدخل وحدة الانتاج عامها الثالث من العمل الناجح بالرغم من صعوبة الحالة الاقتصادية في الاردن. وتجدر الاشارة بصفة خاصة الى التفاني الذي ابداه موظفو المشروع والخبير الاستشاري الذين قاموا بادارة المشروع في ظل ظروف اقتصادية صعبة للغاية خلال عامي ١٩٩٠ و١٩٩١.

ويقوم المشروع الذي يتم في اطاره توفير وجبات جاهزة وتقديم المأكولات للمناسبات الخاصة، بتزويد منتجاته الى ثمانية أسواق رئيسية من بينها السيفوي. وقد أوفد صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة (اليونفم) الى عمان في ايلول/سبتمبر ١٩٩١ بعثة متابعة قامت، بالاشتراك مع الاسكوا، بتقييم التقدم الذي أحرزه المشروع. واعجبت البعثة بالنهج التجاري للمشروع الذي توجّه نشاطاته خطة انتاج وخطة تسويق وخطة للدعاية. كما توجهه كتيبات ادارية ومالية تحدد سياساته المتعلقة بالادارة المالية وادارة شؤون الموظفين في المشروع.

وقد قرر اليونفم توفير المزيد من الاموال الى المشروع في عام ١٩٩٢ لتعويض المشروع عن آثار الظروف الاقتصادية العامة الصعبة التي تواجهها الاردن. ومن خلال هذا الدعم الاضافي سيتمكن المشروع من تحقيق الاعتماد على الذات بنهاية عام ١٩٩٢.

٣- نشر تكنولوجيا الغاز الحيوي في المنطقة الجنوبية من اليمن: النهوض بالمرأة في قرية الحبيل (PDY/88/WO1)

اكتمل الآن هذا المشروع الذي كان من المقرر الانتهاء منه في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠. وقد تم منذ وقت قريب إجراء مراجعة المشروع التي كانت قد أرجئت من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ الى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ والتي شاركت فيها الحكومة واليونفم والاسكوا. والهدف الرئيسي من المشروع هو مساعدة حكومة الجمهورية اليمنية في الاسراع باستغلال تكنولوجيا الغاز الحيوي كبديل ناجع اقتصاديا واجتماعيا وسليم بيئيا، لتوفير الطاقة للمجتمعات الريفية في اليمن وبخاصة تحسين نوعية حياة المرأة في المناطق الريفية والنائية.

وتم الاضطلاع ببعثة متابعة وبالمراجعة الثلاثية من ٢ الى ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ من جانب الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة الكهرباء والمياه، واليونفم والاسكوا. وبالاضافة الى الاطراف الثلاثة المعنية مباشرة بتنفيذ المشروع، شارك في اجتماع المراجعة الذي عقد في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ وفي اعتماد تقرير المراجعة وتوصياتها ممثلون عن الوكالات الحكومية التالية: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية/ادارة شؤون المرأة والطفل، وزارة الزراعة/شعبة النهوض بالمرأة الريفية، وجامعة صنعاء. كما تم تمثيل مكتب برنامج الامم المتحدة الانمائي في صنعاء.

ويلخص التقرير الختامي للمراجعة نتائج المشروع، ويبين ان المشروع صمم لمواجهة مشاكل التنمية الملحة التالية:

(f) الافتقار الى الخبرة في التنفيذ الميداني لمفهوم التنمية المستديمة والسليمة بيئيا في مناطق اليمن الريفية، وهو مفهوم ادخل حديثا؛

(ب) عدم وجود نهج قطاعي متكامل لتنمية المناطق الريفية وتحسين نوعية الحياة في المجتمعات الريفية ولاسيما بالنسبة للمرأة؛

(ج) انخفاض مستوى معيشة المرأة الريفية في اليمن؛

(د) مشاكل الطاقة الريفية وآثارها السلبية على حياة المرأة؛

(هـ) مشاكل التخلص من النفايات في المناطق الريفية وآثارها السلبية على صحة سكان الريف بشكل عام وصحة المرأة بشكل خاص؛

(و) التصحر وضعف الغطاء النباتي في القرى اليمنية.

والمفهوم الأساسي للنهج المتبع في المشروع هو توفير نظام متكامل للتنمية المستديمة في المجتمعات الريفية يكون له أثر خاص على المرأة الريفية. وكان هذا النهج مرتبطا بإدخال نظام متكامل للغاز الحيوي لادارة النفايات بطريقة سليمة وانتاج الوقود النظيف والأسمدة ذات القيمة الغذائية العالية. وستُلخّص هذه التكنولوجيا المرأة ايضا من الأعمال الروتينية، المستهلكة للوقت والطاقة، من أجل جمع الحطب مما يتيح لها اكتساب المعرفة والمهارات من خلال خدمات الارشاد. وقد وردت المشاكل المذكورة أعلاه بوضوح في مقدمة وثيقة المشروع وأهدافه التي تبين وضوح الغاية وسلامة النهج المعتمد منذ البداية. ويمكن تبيُّن ذلك من النقاط التالية:

١- أصبح واضعو السياسات معتادين على طريقة العمل اللازمة لتحقيق التنمية الريفية المستديمة والسليمة بيئيا. وفي نهاية المشروع عقدت مناقشات مع كبار المسؤولين في القطاعات ذات الصلة (التخطيط والطاقة والشؤون الاجتماعية والارشاد الزراعي والتعليم العالي) لبحث نتائج هذه التجربة واستعراض التوصيات المتعلقة بنشر تكنولوجيا الغاز الحيوي بوصفه احدى الوسائل لتحقيق التنمية المستديمة والسليمة بيئياً في المناطق الريفية. واعترافا بالاثار الايجابية المتعددة لهذا المشروع، تم ادراجه ضمن المشاريع المعتمدة في خطة قطاع الطاقة للفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ الخاصة بالجزء الجنوبي من اليمن.

٢- ومن حيث نوعية الحياة في القرية، تخلص المستفيدون المباشرون، اي النساء، من العديد من الاعمال الشاقة والخطرة المتمثلة في جمع الحطب ومعالجة الاسمدة الحيوانية واستنشاق الدخان المحتوي على أول اكسيد الكربون وتوفير الوقت الذي تستغرقه عمليات الطبخ والخَبْز. وقد تحسنت الظروف البيئية في البيت وما حوله. ومع استمرار تقدم البرنامج الارشادي، اكتسبت النساء مهارات في القراءة والكتابة والتغذية والاقتصاد المنزلي والتثقيف الصحي ورعاية الطفل والخياطة وزراعة الخضار وتربية الدواجن. وقد ذكرن أن صحتهن وصحة أسرهن وأحوالهن المنزلية قد تحسنت.

٣- ان المصدر الرئسي للطاقة الذي يستخدمه المستفيدون حاليا هو الغاز الحيوي الذي يتوافر بسهولة وباستمرار ولا يلوث البيئة. وقد حل الغاز الحيوي محل الحطب وغاز البوتان الذي كان مستخدما في عدد قليل جدا من البيوت، مما يوفر الجهد البشري ويقلل تكلفة الطاقة. وأدى استخدام افران الغاز ذات الفعالية العالية والمتوفرة محليا والافران التقليدية المعدلة الى المحافظة على الطاقة وتوفير الوقت الذي تستغرقه عمليات الطبخ والخَبْز.

٤- اختفت اكوام الاسمدة الحيوانية ومستنقعات المياه الراكدة الملوثة كلياً من المناطق المحيطة ببيوت المستفيدين. وأدى ربط المراحيض في بيوت المستفيدين بهاضمات الغاز الحيوي الى تخفيض عدد البيوت التي تساهم في تلويث المياه الجوفية بسبب نز المياه من الحفر القديمة المستخدمة في البيوت. كما ان استخدام محطات معالجة المياه العادمة ضمن شبكة الغاز الحيوي حوّل هذه المياه من مصدر تلويث الى مصدر لزيادة الغطاء النباتي حول المنازل.

٥- نظرا الى ان المستفيدين توقفوا عن جمع الحطب، فانهم لم يعودوا يساهمون في زيادة التصحر. وعلاوة على ذلك فان استخدام المياه العادمة لري النبات حول المنازل زاد من المناطق الخضراء في القرى ووفر بعض العلف و/أو الفواكه والخضار للاستعمال العائلي ووفر ظروفا بيئية افضل حول المنازل. وأدى بناء حظائر مناسبة للحيوانات في اطار نظام الغاز الحيوي الى الحيلولة دون تلف العلف وسمح للنساء بحلب الحيوانات في ظروف أنظف. وتتمثل احدى نتائج نظام الغاز الحيوي المتأتية من التخمر اللاهوائي للأسمدة

الحيوانية والنفايات العضوية في الحصول على سماد عديم الرائحة أو خالٍ من الجراثيم والبذور، يستخدم لتخصيب تربة الحدائق المنزلية والحقول. وعندما يجف هذا السماد بفعل الشمس في جو القرية الذي عادة ما يكون حاراً، يمكن تخزينه بكميات صغيرة لاستخدامه في موسم الزرع. فالاسمدة الخضراء تحتل مساحة كبيرة للخزن عند استعمالها كسماد طبيعي، وتحتاج الى جهود اكبر لنقلها الى الحقول وتحدث روائح كريهة في القرى.

ومنذ مرحلة الصياغة، كانت العلاقة المتبادلة بين مختلف اجزاء المشروع واضحة. واثناء التنفيذ الذي استغرق اكثر من ثلاث سنوات بسبب حرب الخليج استمر هذا الوضوح مع انجاز مختلف عناصر المشروع. ولم تدخل اية تعديلات على التصميم العام للمشروع؛ ولم تحدث التغييرات الا بالنسبة لجدولة النشاطات لمواكبة الظروف المتغيرة في البلد.

وقد تم أساسا انجاز جميع الاهداف المقررة في وثيقة المشروع:

١- تم انشاء إحدى وعشرين شبكة للغاز الحيوي في قرية منصورة الحبيل لخدمة ثمانية وعشرين أسرة من أصل سبعين أسرة في القرية مما يمثل ٤٠ في المائة من سكان القرية. وتقوم خمس وحدات من هذه الشبكة بخدمة أسر متعددة. أما بقية الوحدات فتخدم الأسر على أساس فردي. وتتكون شبكات الغاز الحيوي التي دخلت منازل المستفيدين من هاضمة وحجرة تغذية وحجرة اخراج وحظائر للحيوانات ووحدة لمعالجة المياه العادمة، وشبكة مبسطة لاستعمال المياه لري الحدائق المنزلية بالتنقيط وشبكة مبسطة لنقل الغاز وافران معدلة ومراحيض موصلة مباشرة بالهاضمات. وساهم المستفيدون في العديد من جوانب المشروع إما نقدا أو عينا في شكل ايام عمل. وبعد سنتين من العمل، تضم القرية تسع عشرة هاضمة تعمل كما ينبغي في حين تحتاج الهاضمتان الاخريان الى تصليحات خفيفة. وهناك ثلاث من الوحدات المشتركة بين عدة أسر لا تعمل بسبب النزاعات بين أفراد الاسرة الذين يتقاسمونها. وستتم معالجة هذه المشاكل محليا من جانب لجنة القرية ووزارة الشؤون الاجتماعية، الحوطة بمحافظة لحج.

٢- ووفرت نشاطات المشروع تدريب ثمانية موظفين وطنيين بدلا من الخمسة المنصوص عليهم في وثيقة المشروع. وتم تدريب خمسة مهندسين من الوكالة المنفذة، وفنيّين اثنيْن وثلاثة عمال مهرة من القرية نفسها على تصميم وبناء وصيانة وتصليح شبكات الغاز الحيوي.

٣- أثناء تنفيذ المشروع تم تدريب ستة مرشدين محليين، (أربعة من مركز التنمية الاجتماعية في الحوطة واثنين من القرية نفسها). ونفذ هؤلاء المرشدون برنامجين كاملين للتعليم الارشادي شملا تعليم القراءة والكتابة والصحة والتغذية ورعاية الطفل والاقتصاد المنزلي والزراعة وتربية الدواجن وانتاج الالبان وتشغيل نظم الغاز الحيوي.

٤- حضرت سبع وخمسون امراة البرنامج الارشادي وتم تدريبهن على تشغيل نظام الغاز الحيوي والصيانة البسيطة للافران والانابيب المركبة في مطابخهن.

٥- وحسبما ورد في وثيقة المشروع فإن تشغيل نظم الغاز الحيوي قلل الى أدنى حد ممكن الاخطار الصحية وتلوث الماء والهواء، ذلك ان استخدام نظام الغاز الحيوي أفضى الى ازالة دخان الحطب وتجمع المياه العادمة الراكدة حول المنازل وتسرب المياه الملوثة من الحفر المنزلية الى المياه الجوفية والمعالجة اليدوية للاسمدة الحيوانية.

وبالاضافة الى ذلك تم تحقيق نواتج اخرى لم ترد في وثيقة المشروع، وهي:

١- انشأت الحكومة ادارة جديدة هي ادارة الطاقة المتجددة في وزارة الكهرباء والمياه لتشجيع ونشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة مع التركيز بوجه خاص على تكنولوجيا الغاز الحيوي في المناطق الريفية.

٢- ادرجت جامعة صنعاء/كلية التكنولوجياء اعتبارا من ١٩٩٠/١٩٨٩ برنامجاً دراسياً اختيارياً يستغرق فصلين دراسيين جامعيين (اربع ساعات اسبوعيا) عن الطاقة المتجددة مع التركيز بوجه خاص على تكنولوجيا الغاز الحيوي في المناطق الريفية.

٣- كوّنت جامعتا عدن وصنعاء في ١٩٩١/١٩٩٠ فرق بحث بشأن الطاقة المتجددة.

٤- وقعت وزارة الكهرباء والمياه ووزارة التعليم العالي في عام ١٩٩١ بروتوكولا للتعاون في ميدان الطاقة المتجددة.

ولتقييم تقدم المشروع نحو بلوغ اهدافه لا بد من بيان استجابة المشروع للمشاكل التي وضع من اجلها، مقيسة بفعالية تكاليف المشروع:

١- من حيث القيمة النقدية، بلغت التكلفة بالنسبة للمستفيد الواحد، من مجموع ١٨٠ مستفيداً، أقل من ١٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة على فترة ٣ سنوات.

٢- هناك العديد من الفوائد التي لا يمكن احصاؤها والتي لو حسبت من الناحية الكمية، فانها ستزيد بصورة كبيرة فعالية المشروع من حيث التكلفة. ومن بين هذه الفوائد ما يلي:

(f) زيادة الوعي لدى صانعي القرارات فيما يتعلق بمفهوم تكنولوجيا الغاز الحيوي كوسيلة لتحقيق التنمية المستديمة والسليمة بيئيا في المناطق الريفية؛

(ب) تكوين فريق مدرب من المهندسين والفنيين والعمال المهرة الوطنيين على تصميم وبناء وصيانة وتصليح شبكات الغاز الحيوي كنواة لنشر هذه التكنولوجيا في مناطق اخرى من البلد؛

(ج) تكوين فريق مدرب من المرشدين على صعيد المحافظات والقرى لتشجيع التعليم واكتساب المهارات اللازمة لدى النساء في القرى مما يشكل فريقا يمكنه نشر هذا التعليم الاساسي في قرى اخرى؛

(د) تكوين فريق مدرب من جامعي البيانات من الرجال والنساء على صعيد المحافظات ممن ساعدوا في جمع البيانات الاساسية السابقة للمشروع والذين سيدعون للمساعدة في جمع البيانات لاستعراض الاثر اللاحق للمشروع ويمكنهم القيام بمهام مشابهة في دراسات عن القرى الاخرى.

(هـ) ومن خلال تحسين الظروف البيئية والصحية للقرية، يمكن اعادة توجيه الانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية وغيرها من المجالات، نظريا، مع التركيز على الخدمات الوقائية أكثر منه على مجرد الخدمات العلاجية.

وسيسهم المشروع، كما ذكر سابقا، مساهمة كبيرة في الاسراع بنشر تكنولوجيا الغاز الحيوي في اليمن كوسيلة لتحسين نوعية حياة المرأة الريفية وإكسابها المهارات اللازمة للحياة.

ويشكل هذا المشروع الرائد نموذجا يمكن تكراره في مناطق اخرى من اليمن. فالمشاكل والعقبات والضغوط التي ووجهت اثناء التنفيذ ستحدث في أية حالة مشابهة. ويلاحظ انها لم تكن لتعرقل عمل المشروع. فالمستفيدون انفسهم يطالبون بالمتابعة من قبل السلطات الحكومية. ويبين هذا الموقف اثر التكنولوجيا الذي شعر به المستفيدون في ظروفهم المعيشية وهو احد الدلائل لا على نجاح المشروع في تلبية الاحتياجات الفعلية فحسب وانما كذلك الاولوية التي يجب ايلاؤها الى نشر هذه التكنولوجيا في مناطق اليمن الريفية المحرومة.

واعتمدت جميع الاطراف المشاركة في اجتماع المراجعة التوصيات التالية التي تعني جميع الشركاء في هذا المشروع، كلاً حسب ولايته.

ألف- <u>التوصيات الموجهة الى حكومة الجمهورية اليمنية</u>

يُوصَى بأن تتخذ حكومة الجمهورية اليمنية الاجراءات التالية:

١- <u>بالنسبة للمشروع</u>

(f) جمع مهندسي المشروع الميدانيين لفترة انتقالية لمعالجة المشاكل التي برزت خلال السنة الماضية؛

(ب) تعيين مركز التنمية الاجتماعية في الحوطة، محافظة لحج، لكي يكون مسؤولا عن تنشيط البرنامج الارشادي في قرية الحبيل وتزويد هذا المركز بالمرافق الملائمة للقيام بهذه الوظيفة؛

(ج) تخصيص الاموال اللازمة لضمان المتابعة المرحلية وعمل شبكات الغاز الحيوي وبرامج الارشاد في القرية واستمرارها؛

٢- بالنسبة لنشر تكنولوجيا الغاز الحيوي

(أ) اعتماد نشر تكنولوجيا الغاز الحيوي كسياسة لتلبية احتياجات المناطق الريفية من الطاقة والمساهمة في تحقيق التنمية المستديمة والسليمة بيئيا في المناطق الريفية التي تشمل المرأة الريفية؛

(ب) تحويل هذه السياسة الى برامج ومشاريع في خطة التنمية الوطنية مع تخصيص التمويل اللازم؛

(ج) مواصلة تقديم موضوع نشر تكنولوجيا الغاز الحيوي لوكالات التمويل الدولية والاقليمية المختلفة والبلدان المانحة بوصفه موضوعا يحظى بالأولوية من أجل تحقيق التنمية الريفية التي تستوجب المساعدة الفنية والتمويل؛

(د) تيسير المشاركة الكاملة للنساء المستفيدات في كامل عملية نشر هذه التكنولوجيا في قرى أخرى بما في ذلك تدريبهن على تشغيل وصيانة شبكات الغاز الحيوي العائدة لهن؛

(هـ) مواصلة العمل على نشر تكنولوجيا الغاز الحيوي كمجال ذي أولوية في البرنامج القطري لبرنامج الامم المتحدة الانمائي الذي يجري إعداده الآن؛

(و) تدريب فرق من المهندسين والفنيين في مناطق مختلفة مختارة لنشر تكنولوجيا الغاز الحيوي؛

(ز) توفير المساعدة الفنية مجانا من جانب المهندسين المدربين في ادارة الطاقة المتجددة التابعة لوزارة الكهرباء والمياه، عند الطلب، لبناء شبكات الغاز الحيوي؛

(ح) إدراج بناء شبكات الغاز الحيوي كوسيلة لزيادة انتاج الاسمدة ضمن العناصر المؤهلة لقروض بنك التسليف الزراعي؛

(ط) إدراج موضوع نشر تكنولوجيا الغاز الحيوي ضمن أولويات مجلس حماية البيئة بوصفه وسيلة لتحسين البيئة في المناطق الريفية؛

(ي) ادراج معلومات عن تكنولوجيا الغاز الحيوي ودورها في التنمية الريفية في برنامج التعليم الارشادي التي توفرها وزارة الزراعة مع التركيز بوجه خاص على فوائدها بالنسبة للمرأة؛

(ك) زيادة وعي الجمهور بتكنولوجيا الغاز الحيوي والعناصر المكونة له وفوائده الايجابية عن طريق وسائل الإعلام، ولاسيما برامج التلفزيون التعليمية والارشادية؛

(ل) تعزيز التعاون الفني بين وزارة الكهرباء والمياه/ادارة الطاقة المتجددة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وفرق البحث في مجال الطاقة المتجددة في جامعتي صنعاء وعدن؛

(م) تشجيع البحث والتطوير في ميدان تكنولوجيا الغاز الحيوي ووضع تصميم الشبكات وكيفية استخدامها وعناصرها المختلفة لتكون مناسبة للظروف المحلية في مختلف المناطق الريفية؛

(ن) ادراج مهارات اجراء الدراسات الاستقصائية الميدانية في برنامج منهجيات البحث الاجتماعي لتمكين المتخرجين من المشاركة في الدراسات الاستقصائية الميدانية الاقتصادية والاجتماعية الضرورية عند الأخذ بتكنولوجيا الغاز الحيوي.

باء- <u>توصيات للوكالة المانحة/صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونفم)</u>

١- توفير مبلغ لا يقل عن ١٠ ٠٠٠ دولار لعام ١٩٩٢ لتسهيل العملية الانتقالية تستخدم فيما يلي:

(أ) دعم برامج الارشاد الى أن يقوم مركز التنمية الاجتماعية في الحوطة، لحج، التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية، بادراجها ضمن خطة عمله وميزانيته السنويتين؛

(ب) توفير دعم اضافي الى صندوق الاعتماد الدائر للتعويض عن الابقار التي كان يملكها المستفيدون والتي نفقت بسبب الطاعون.

٢- مواصلة الجهود لشد اهتمام وكالات ممولة اخرى، يُقيم اليونفم معها علاقات تعاون، الى وجود تكنولوجيا الغاز الحيوي كخيار سليم لتحقيق التنمية المستديمة والسليمة بيئيا في المناطق الريفية.

جيم- <u>توصيات للوكالة المنفذة/الاسكوا</u>

١- توفير خدمات استشارية، عند الطلب، في الجوانب الفنية والاجتماعية لمتابعة المشروع وتعزيز نشر تكنولوجيا الغاز الحيوي في الجمهورية اليمنية.

٢- مساعدة وزارة الكهرباء والمياه في إعداد صلاحيات ادارة الطاقة المتجددة التي انشئت مؤخرا وخطة عملها بما في ذلك الانشطة الفنية وأنشطة التنسيق مع الوكالات الحكومية الأخرى.

ويلاحظ ان هذا المشروع تم اختياره كتجربة ناجحة من قبل الجمعية العالمية للمرأة والتنمية، «شركاء في الحياة» التي عقدت في ميامي، فلوريدا في الفترة ٤-٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وشارك مسؤول كبير في الشؤون الاجتماعية/المرأة والتنمية، من الاسكوا في الجمعية كمقدم للتجربة الناجحة والمستشار الاقليمي في مجال الطاقة في الاسكوا كمرشد.

ثانيا - تحديد احتياجات المرأة

٤- مشاركة المرأة في الصناعات الغذائية والنسيجية (RAB/88/W02)

تم تنفيذ هذا المشروع كنشاط شامل لعدة تخصصات مع شعبة الصناعة استجابة لقرار الجمعية العامة ١٠٥/٤٠ بشأن ادراج قضايا المرأة في برامج عمل اللجان الاقليمية.

وتنفيذا لأهداف المشروع تم إعداد خمس دراسات حالة قطرية عن حالة العاملات في صناعتي الاغذية والنسيج في مصر والعراق والاردن والجمهورية العربية السورية والمحافظات الجنوبية والشرقية من الجمهورية اليمنية. وقيّمت هذه الدراسات ظروف العمل وأولت اهتماماً خاصاً لاحتياجات المرأة، وفرص تدريبها وترقيتها والاستحقاقات التي تحصل عليها والمشاكل التي تواجهها كأم تعمل خارج منزلها. ويجري حاليا تقييم نتائج جميع دراسات الحالة كجزء من الاعداد لدراسة اقليمية ستقدم توصيات لواضعي السياسة والمسؤولين في الوكالات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة والوكالات الممولة من أجل تحسين ظروف العمل التي لها صلة خاصة بالعاملات. وستساعد الدراسة الاقليمية ايضا في تحديد مشاريع المساعدة الفنية للنساء العاملات في صناعتي الأغذية والنسيج في المنطقة.

وخلال عام ١٩٩٢ سيتم الاضطلاع بدراسات حالة قطرية مماثلة في مجال مشاركة المرأة في الصناعة الدوائية.

٥- مدرّبات في مجال صيانة الأجهزة الكهربائية (RAB/86/WO3)

تم الاضطلاع ببعض التجارب لتدريب النساء في مهن غير تقليدية لتزويدهن بالمهارات اللازمة للسوق المحلية في بلدانهن. وقيّم المشروع تجربتي الاردن ومصر في مجال تدريب النساء على صيانة الاجهزة الكهربائية من حيث قبولها اجتماعيا وما توفره من فرص عمل وتوظيف. كما نص على تحديد مهن جديدة ممكنة لتدريب النساء في مصر والعراق والاردن لزيادة وتوسيع فرص المرأة لاكتساب الدخل.

وقيّمت الدراسة نشاطات التدريب في مجال صيانة الأجهزة الكهربائية التي قامت بها في عام ١٩٨٠ وزارة الشؤون الاجتماعية في الاردن، ومؤسسة نور الحسين في العقبة، الاردن، عام ١٩٨٨ وجمعية أصدقاء الشعب في مصر من خلال مشروع اليونفم/الاسكوا «تنظيم فرق المساعدة الذاتية للنساء الفقيرات (EGY/86/WO1)». كما عقدت مناقشات مع المسؤولين ومع الاتحاد العام لنساء العراق بشأن المهن غير التقليدية للمرأة. واستنادا الى نتائج دراسة الحالة عُرض اقتراح يتعلق بمشاريع ممكنة على اليونفم.

ثالثا - جمع البيانات ونشر المعلومات

٦- مبادرة الاسكوا الانمائية (RAB/89/WO2)

لهذا المشروع الذي يجري تنفيذه الآن ثلاثة أهداف.

يتمثل الهدف الأول في مساعدة نادي صاحبات الاعمال والمهن بعمان في انشاء مركز للتوثيق والمعلومات خاص بالمرأة. وتقوم سياسة المركز على جمع مختلف البيانات عن المرأة واتاحة هذه المعلومات للمستخدمين ومتخذي القرارات. وخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ قام المركز بالنشاطات التالية:

(أ) نشر مواد اعلامية، وبالتحديد رسالة اخبارية وكتيبين وببليوغرافيا للمصادر المتاحة؛
(ب) توفير خدمات التوثيق والمراجع لطلاب الجامعات والباحثين؛
(ج) الرد على الاستفسارات المرسلة بالبريد؛
(د) انتاج أول مجموعة له من الردود أو المعلومات عن المرأة والبيئة والتنمية؛
(هـ) تنظيم ورعاية أنشطة الاعلام من خلال فرق مناقشات و/أو محاضرات عن المواضيع التالية:

'١' دراسات تتعلق بالمرأة الاردنية؛
'٢' مسائل تتعلق بالمرأة (موجّهة لمدارس البنات)؛
'٣' كتب ألفتها النساء أو تتعلق بالمرأة؛
'٤' مسائل تتعلق بالمرأة الاردنية موجهة الى عامة الجمهور.

(و) تقديم طلبات للاضطلاع بنشاطات البحث، وللحصول على التمويل الخارجي؛
(ز) الشروع في بحوث ميدانية في المجتمعات المحرومة التي لم يقم الباحثون بتحديد احتياجاتها؛
(ح) اقتراح مواضيع عن المرأة لا تتوفر عنها البيانات الكافية على الطلاب المتخرجين والباحثين.

ويتعلق الهدف الثاني للمشروع باعداد وترجمة خلاصات النواتج الفنية للمشاريع التي تدعمها الاسكوا واليونفم. كما يوفر الاموال لطباعة النصوص الكاملة بالعربية وكذلك الملخصات بالانكليزية.

وخلال عام ١٩٩٢ ستُطبع النصوص الكاملة للوثائق التالية كجزء من «سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية» التي تصدرها الاسكوا.

(أ) تغيرات الأسرة العربية: الواقع الاجتماعي؛

(ب) خصائص المرأة المهنية المشاركة في دليل المرأة العربية؛

(ج) المرأة العربية والعمل: الواقع الراهن ومتطلبات التنمية؛

(د) حالة المرأة الريفية في الجمهورية اليمنية: دراسة استقصائية عن قرية الحبيل قبل ادخال تكنولوجيا الغاز الحيوي؛

(هـ) حالة المرأة الريفية في الجمهورية اليمنية: استعراض آثار تكنولوجيا الغاز الحيوي؛

(و) ادخال تكنولوجيا الغاز الحيوي في الجمهورية اليمنية: تقرير فني؛

(ز) اشراك اطفال بلدان الخليج في الحياة الاجتماعية؛

(ح) مشاهمة المرأة في الصناعات الغذائية والنسيجية: (خمسة اجزاء):

- دراسة حالة مصر؛
- دراسة حالة العراق؛
- دراسة حالة الاردن؛
- دراسة حالة الجمهورية العربية السورية؛
- دراسة حالة الجمهورية اليمنية.

(ط) مساهمة المرأة في الصناعات الغذائية والنسيجية: منظور إقليمي؛

(ي) استعراض حالة واحتياجات المرأة في المحافظات الجنوبية والشرقية من الجمهورية اليمنية.

وبالاضافة الى ذلك ستطبع خلاصات للدراسات المذكورة اعلاه بالعربية والانكليزية علاوة على الوثائق التالية:

(ك) التقرير النهائي لندوة الخبراء حول المرأة الريفية: الانتاج والخدمات؛

(ل) اجتماع مجموعة العمل حول تطوير المؤشرات وتحسين الاحصاءات الخاصة بوضع المرأة العربية (E/ESCWA/SD/89/WG.4/15).

(م) تقرير اجتماع الاستعراض الخاص بمشروع اليونفم/الاسكوا «نشر تكنولوجيا الغاز الحيوي في المنطقة الجنوبية من اليمن: النهوض بالمرأة في قرية الحبيل».

والهدف الثالث هو مشاركة الاسكوا في اجتماع اللجنة الاقتصادية لافريقيا بشأن المعلومات المتعلقة بالمرأة. وقد أشير الى ذلك في التقرير المقدم الى اللجنة عن الدعم المقدم لمشاريع المساعدة الفنية من أجل النهوض بالمرأة (E/ESCWA/SD/89/11).

٧- تقوية القدرات الاحصائية لتعزيز مشاركة المرأة في التنمية (RAB/88/WO1)

يتضمن هذا المشروع الذي كاد يكتمل ثلاثة اهداف. وهدفه العام هو وضع المؤشرات المناسبة وايجاد القدرة في المنطقة على انشاء وصيانة قاعدة احصاءات عن حالة المرأة. وقد وردت الاشارة الى نقص الاحصاءات والمؤشرات الدقيقة عن حالة المرأة في منطقة الاسكوا في خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية في منطقة غربي آسيا (١٩٧٨) وفي برنامج العمل الاقليمي لمنطقة غربي آسيا (١٩٨٠) بالاضافة الى استراتيجية تطوير أوضاع المرأة العربية في منطقة غربي آسيا حتى عام ٢٠٠٠ (١٩٨٤).

واستنادا الى العمل الذي شرع فيه مكتب الامم المتحدة الاحصائي والى اعمال اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على الصعيد الاقليمي، وفر الهدف الاول الاعمال التحضيرية لتحسين المؤشرات ووضع منهجية لجمع البيانات في المنطقة. وعقد فريق خبراء حول الموضوع اجتماعاً له بالتعاون مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة، في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩. وقد أبلغ عن ذلك الى اللجنة في تقرير الاسكوا عن انشطة المساعدة الفنية (E/ESCWA/SD/89/11).

وستقدم توصيات اجتماع فريق الخبراء الى اجتماع الاسكوا الحكومي لرؤساء الأجهزة الاحصائية المركزية في عام ١٩٩٣ وغيره من الاجتماعات والهيئات ذات الصلة في المنطقة.

وسينقل تقرير اعمال الاجتماع، الذي أصبح جاهزا للتوزيع، المعلومات من الجهات الدولية والاقليمية الى الجهات الوطنية وسيساهم ايضا في ايجاد الادوات الاحصائية المناسبة لتحديد حالة المرأة في منطقة الاسكوا.

ويركز الهدف الثاني بالتحديد على بيانات القوى العاملة النسائية. وتم من خلال هذا النشاط جمع البيانات المتاحة عن القوى العاملة استنادا الى عمليات التعداد التي تمت منذ عام ١٩٦٠. وبذلت جهود خاصة للتفريق بين الجنسين قدر المستطاع في قاعدة البيانات. ومن المؤمل ان تساهم قاعدة البيانات عن القوى العاملة النسائية في زيادة المعرفة في هذا المجال وفي تخطيط البرامج وتحديد المشاريع الرامية الى تعزيز دور المرأة النشطة اقتصاديا.

وارتكازاً على قاعدة البيانات، فقد تم انجاز تقييم لحالة المرأة في القوى العاملة ومن المقرر أن تتم طباعته في عام ١٩٩٢.

ووفر الهدف الثالث الدعم الاحصائي الفني الى مشروع اخر يدعمه اليونفم وهو مسح لمشاركة المرأة في التنمية (PDY/84/WO1) الذي انجزته الاسكوا وتولى تنفيذه الجهاز الاحصائي في المحافظات الجنوبية والشرقية من الجمهورية اليمنية. وقد أوجد هذا المشروع قدرا هائلا من البيانات الواقعية عن المرأة على صعيد المحافظات. وقدمت المساعدة الى الجهاز الاحصائي المركزي في مجال تحليل البيانات وصياغة توصيات مناسبة لاغراض التخطيط. وستنشر هذه الدراسة في عام ١٩٩٢.

٨- دليل قانوني عن التشريعات المتعلقة بالمرأة العربية (RAB/86/WO1)

هذا المشروع الذي تم انجازه في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠، يتألف من دليل اقليمي عن قوانين وتشريعات العمل وثلاثة أدلة وطنية، تتعلق جميعها بالعراق، حول قوانين وتشريعات الاسرة والأحوال الشخصية وقوانين وتشريعات الخدمة المدنية وقوانين وتشريعات العمل. وكان الهدف من هذه الأدلة، وبوجه خاص العراقية منها، هو مساعدة النساء على فهم التشريعات المتعلقة بهن لكي يصبحن اكثر ادراكا لحقوقهن ومسؤولياتهن. كما قدمت الأدلة تعليمات عملية عن الاجراءات الواجب اتباعها بما في ذلك الاستمارات اللازم استخدامها والوكالة الوطنية التي يجب الاتصال بها لمباشرة أية اجراءات ادارية او قانونية. وكان على الاتحاد العام لنساء العراق ان يتولى طبع عشرة الاف نسخة من قوانين وتشريعات الاسرة والاحوال الشخصية و٦٠٠٠ نسخة لكل من قوانين وتشريعات الخدمة المدنية وقوانين وتشريعات العمل. ويوفر الدليل الاقليمي معلومات عن المعاهدات والاتفاقات الدولية ونظيراتها على الصعيدين الوطني والاقليمي. ويوفر كذلك القوانين والتشريعات المتماشية مع هذه الصكوك الدولية في بلدان مختارة من منطقة الاسكوا.

وتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع الاتحاد النسائي العربي العام. وصيغت الأدلة العراقية بالتعاون مع الاتحاد العام لنساء العراق ووزارة العدل العراقية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق. وقام خبير استشاري متخصص في تعليم الكبار باعادة صياغة الأدلة وتبسيطها بالتشاور مع برنامج المرأة في الاسكوا. ويؤمل من تبسيط الأدلة أن يُمكّن النساء المعنيات من استخدامها بفعالية.